الربيعي: الحكومة تشترط توقيع الاتفاقية مقابل جدولة الانسحاب

قوات امريكية

كتابة: سعد القصاب

تتسم المفاوضات الآن بين العراق والولايات المتحدة بشان الاتفاقيةالامنية بحالة خلافية ، خاصة بعد الاعلان عن عديد تصريحات من مسوؤلين لم تخل من رفض او تحفظ من الجانبين. فبغداد تصر على جدولة سحب القوات الامريكية او جلائها ، كما تعارض اعطاءها حصانة أمام القانون العراقي، فيما تؤكد واشنطن أنها لا تمانع من طرح " اطار زمني" للعملية وتربطها بالتطورات على الأرض.

الى ذلك قلل البيت الابيض امس الاول من اهمية الخلافات مع العراق بشأن مستقبل الوجود العسكري الاميركي فيه مؤكدا انه لا يزال يأمل في اتفاق بشأن وجود القوات الاميركية في العراق.

وقال سكوت ستانزل المتحدث باسم البيت الابيض في تصريح صحفي ان الهدف لا يزال التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية بحلول نهاية الشهر الحالي برغم الخلاف الظاهر بشأن جدولة انسحاب القوات الاميركية. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية غونزالو غاليغوس ان "الحكومة الاميركية والحكومة العراقية متفقتان على اننا، الحكومة الاميركية، نريد الانسحاب، وسننسحب. الا ان هذا القرار سيعتمد على الظروف الميدانية ولا علاقة له ببرامج زمنية".واضاف ان الولايات المتحدة "تحقق تقدما" في العراق و"ملتزمة الانسحاب" منه.وقال ستانزل ان الخلاف مع الجانب العراقي ليس بالقدر الذي يبدو عليه. واوضح ان "المشاركين في المفاوضات متفقون على الرغبة في ان يتحمل العراقيون المزيد من المسؤولية في امن بلادهم وعلى عودة الجنود الاميركيين الى ديارهم". واكد ان "المفاوضين متفقون على القول بان القرارات يجب ان تقوم على الظروف الميدانية" مستبعدا بذلك الحديث عن جداول محددة. وتابع ان "العراقيين لا يرغبون بالتأكيد في التخلي عن التقدم المحرز من خلال كفاح كبير من اجل امن بلادهم وكذلك نحن".

من جهته، رأى المرشح الجمهوري للرئاسة الاميركية جون ماكين الذي عبر عن دعمه لستراتيجية تعزيز القوات الاميركية في العراق انه يجب عدم المجازفة بالمكاسب الامنية الجديدة ببرنامج زمني مصطنع. وقال "اكدت باستمرار اننا سنعود الى بلدنا بعد تحقيق النصر وليس بوضع برنامج زمني". فيما قال خصمه الديموقراطي باراك اوباما الاثنين انه "من المشجع ان رئيس الوزراء العراقي نفسه يدرك الآن انه حان الوقت للقوات الاميركية لبدء وضع جدول زمني للانسحاب، بالتعاون مع العراقيين".

في هذا الصدد ذاته قال وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس يوم الثلاثاء إنه يتوقع سحب مزيد من القوات الامريكية من العراق مع تحسن مقدرة قوات الامن المحلية مهونا من شأن مطالبات بغداد بتعيين موعد نهائي محدد للانسحاب. وقال غيتس في تصريحات لصحفيين "مع اشتداد كيان قوات الامن العراقية وتحسنها سيكون بمقدورنا مواصلة سحب قواتنا في المستقبل." واكد ان اي قرار لسحب القوات سيعتمد على مقدرة القوات العراقية على تحمل مسؤولية الامن والقتال.وقال "عملية نقل السيطرة والمسؤولية الاولية عن الامن هذه جارية وبناء على كل ما سمعته سوف نستطيع الاستمرار.. لكن هذا يعتمد حقا على الاوضاع على الارض."

وهونت وزارة الخارجية الامريكية -المسؤولة عن عملية التفاوض- من شأن ما يبدو خلافات مع بغداد.

وتبدو المفاوضات أصعب مما كان متوقعاً. وهذا يثير شكوكاً في إمكان التوصل الى اتفاق في المهلة المتبقية لادارة الرئيس جورج بوش. وكانت الولايات المتحدة قبلت ببعض المطالب العراقية الأساسية، ومنها إسقاط الحصانة الممنوحة للشركات الأمنية، لكن من المستحيل بالنسبة اليها القبول بخضوع الجنود الأميركيين للقانون العراقي.

الى ذلك أكد موفق الربيعي مستشار الأمن القومي العراقي أن الحكومة لن توافق على توقيع أي إتفاقية مع الولايات المتحدة ما لم تتضمن تاريخا محددا لانسحاب القوات متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة. وهي التصريحات التي اعلنها الثلاثاء في مدينة النجف بعد لقائه بالمرجع الديني علي السيستاني بعد ان أطلعه على آخر التطورات في المجال الأمني والمفاوضات بين بغداد وواشنطن. ونقلت أسوشيتدبرس عن الربيعي قوله إن موقف العراق في المفاوضات الجارية حاليا سيكون قويا، ولن يتم قبول أي مذكرة تفاهم لا تتضمن تواريخ محددة لانسحاب القوات الأجنبية. وأضاف الربيعي أن بغداد تقترح جدولا زمنيا للانسحاب شرط جاهزية القوات الحكومية لحماية أمن البلاد والمواطنين، كاشفا عن أن المفاوضات بخصوص تحديد تاريخ الإنسحاب في غاية الصعوبة.

وأشار إلى أن كلا الطرفين أعطيا تواريخ محددة ولكن لم يتم التوصل إلى إتفاق بشأنها حتى الان.

وقال: "اليوم لا نتحدث عن جدولة الوجود الاجنبي في العراق بل نتحدث عن جلاء القوات الاجنبية من البلاد". إلا انه اضاف: "لكن من الصعب جداً تحديد تواريخ ثابتة الآن لجلاء هذه القوات لأن الحكومة تتحدث عن تواريخ خاصة بها. والجانب الاجنبي يتحدث عن تواريخ خاصة به. وحتى الآن لم يتم التوصل الى اتفاق".

وزاد انه "لا يمكن ان يوافق العراق على اي مذكرة تفاهم تمس بالسيادة والاستقلال (...) هذا رأي الحكومة والمرجعية معاً".

وتابع ان "جلاء القوات الأميركية أصبح حقيقة واضحة تمكن رؤيتها". وعلى رغم تأكيده انه "لا يمكننا القبول بوجود قواعد ثابتة في العراق"، إلا انه اشار الى "احتمال ان تكون هناك معسكرات خاضعة للسيادة العراقية".

من جانبه، قال خالد العطية نائب رئيس مجلس النواب إن المجلس سيصر على اعتراضه على أي اتفاقية أمنية تنوي الحكومة توقيعها مع الولايات المتحدة إذا ما تم منح الحصانة القضائية لأفراد القوات المسلحة الأميركية.

وقال العطية في حديث صحافي إنه لا يظن أن المجلس سيوافق على إعفاء أفراد القوات الأميركية من البقاء بشكل كامل خارج نطاق القضاء العراقي.

وشدد العطية على أن يتم تقديم أي مذكرة تفاهم يتم التوقيع عليها للعرض على مجلس النواب، قائلا إنه إذا توصل الطرفان إلى إتفاقية فإن هذا يعني إتفاقا بين بلدين، وحسب الدستور الدائم فإن أمرا من هذا القبيل يستلزم إجماعا وطنيا عن طريق موافقة الكتل البرلمانية في المجلس بنسبة الثلثين.

وبدوره، أعرب رئيس قائمة الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المطلك عن دهشته لتصريحات موفق الربيعي، وشدد على أنه يرفض الطريقة التي أعلنت عنها الحكومة بجدولة الانسحاب الاميركي .

في سياق آخر، قالت الخارجية العراقية ان وزير الخارجية زيباري بحث مع وزير الدفاع البريطاني ديز براون في لندن العلاقات الثنائية ومستقبل وجود القوات البريطانية العاملة في جنوب العراق، والحاجة للتوصل إلى تفاهم وفق إطار قانوني لتنظيم وجود عملها في العراق.

ويوجد ١٤٦ الف جندي امريكي. ويجب ان ينخفض هذا العدد الى ١٤٠ الفا بحلول نهاية تموز بموجب عملية خفض مزمعة. وسوف يقيم القادة عندها الاوضاع الامنية قبل التوصية بمزيد من خفض للقوات.

وينتشر في العراق حاليا ١٤٦ الف جندي اميركي في مقابل ١٧٠ الفا في الاشهر الماضية، حسبما ذكرت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون).

بعد تأجيل زيارته المقررة الى العراق

مصادر رسمية: ملك الاردن مرحب به في الوقت الذي يراه مناسباً

المالكي والملك عبد الله الثاني في عمان

المدى /وكالات

أعلنت الحكومة العراقية أن زيارة ملك الأردن، عبد الله الثاني، التي كانت مقررة إلى العراق قد أُجلت إلى أجل غير مسمى بعد ساعات من الإعلان عن قرب موعدها، بحسب مصادر مطلعة على ترتيبات الزيارة، التي لم يعلن عنها رسميا في عمان.

الى ذلك أكد نصير العاني رئيس ديوان رئاسة الجمهورية أن الجانب الأردني لم يقدم أي سبب لتأجيل زيارة الملك عبدالله الثاني إلى العراق. وقال العاني في تصريح صحافي إنه تم إعلامهم بتأجيل الزيارة بدون تحديد أي موعد جديد لها مؤكدا أنه لا يعرف الأسباب التي تقف وراء هذا القرار. وكان منتظرا أن يصطحب العاهل الأردني معه السفير الجديد لبلاده نايف فنطول الزيدان ليباشر عمله في السفارة الأردنية في بغداد. أضاف ان " زيارة الملك عبدالله الى البلاد ستمثل نقطة تحول كبيرة في مسار العلاقات العراقية العربية لكونها ستكسر الجمود الذي لف هذه العلاقة منذ سقوط النظام السابق" مشيراً الى ان "للزيارة مفاعيل سياسية كبيرة". وقال ان "الاردن من الدول المهمة بالنسبة إلينا، وهي دولة جارة تربطنا معها قضايا سياسية واقتصادية وامنية كثيرة سيتم بحثها خلال الزيارة التي من المقرر ان تستمر يوماً واحداً" لافتاً الى ان "المسوؤلين العراقيين سيبذلون قصارى جهدهم لاستثمار الزيارة لتحقيق التقارب مع الاردن بشكل يضمن مصالح الطرفين".

واشار الى ان الزيارة ستكون اعتبارية ولن تأخذ طابعاً بروتوكولياً موضحاً، انه "كان من المقرر ان يعقد الملك عبدالله اجتماعات مع الرئيس جلال طالباني ورئيس الحكومة نوري المالكي فضلاً عن عدد من قادة الكتل السياسية"، كما كان مقرراً ان يعيد العاهل الاردني افتتاح السفارة الاردنية في بغداد.

وفي الشأن ذاته قال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ، أن الحكومة العراقية كانت قد اكملت الاستعدادات البروتوكولية والأمنية للزيارة وسط اجراءات أمنية مشددة شهدتها شوارع بغداد منذ ثلاثة ايام ، فيما لم يحدد الديوان الملكي الأردني موعد الزيارة لأسباب امنية.

وقال الدباغ في تصريحات صحافية ان " الحكومة الاردنية ابلغتنا بتأجيل زيارة الملك عبدالله الثاني الى بغداد لأسباب فنية ولارتباط الملك في مشاغل عديدة، وان الجانب الاردني اشار الى ان الزيارة أجلت حتى اشعار آخر" مضيفا ان "الحكومة العراقية تتفهم ذلك ووجهت رسالة الى الحكومة الأردنية لإبلاغها بأن الملك عبدالله يستطيع زيارة العراق في الوقت الذي يراه مناسباً".

وقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مصادر دبلوماسية قولها "الملك عبد الله أجل زيارته إلى العراق لأسباب أمنية بحتة بعدما أعلن العراق عن تاريخ الزيارة". ولم تحدد المصادر الدبلوماسية موعدا جديدا للزيارة.

وكان يعتقد على نطاق واسع أن الملك عبد الله سيزور، امس الأربعاء بغداد ليكون بذلك أول حاكم عربي يزور العراق منذ سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣, ويُشار إلى أن الأردن ودولة الإمارات العربية سميا سفيريهما الجديدين في العراق.

يذكر أن العاهل الأردني التقى مع غالبية الزعماء العرب باستثناء الرئيس العراقي السابق صدام.

وكانت وكالة (فرانس برس) نقلت عن رئيس الوزراء الأردني السابق عضو مجلس الاعيان طاهر المصري ان "زيارة العاهل الأردني لها رمزية مهمة جداً، فهي تؤكد على اهمية العراق سياسيا بالنسبة للاردن". وتابع ان "العراق يشدد دائما على الدول العربية من اجل فتح قلوبها امامه".

وختم المصري قائلاً "اننا بجوار الاراضي الفلسطينية المتوترة. فمن صالح الاردن ان يكون هناك استقرار لدى جاره الآخر لاسباب امنية وسياسية واقتصادية ايضا".

ومن جهته شدد وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال ناصر جودة في مؤتمر صحافي امس الاول على أن الترتيبات جارية على قدم وساق لزيارة الملك للعراق، لافتاً الانظار إلى أنه "سيتم الإعلان عنها بطبيعة الحال" في وقتها. وأوضح جودة أن ترتيبات الزيارة، تشكل دعما سياسيا أردنيا "لعملية المصالحة في العراق" التي بحثت "خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الناجحة والمثمرة إلى عمان" منتصف الشهر الماضي.

جودة جدد موقف الأردن "الداعم للجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق وبسط الأمن والاستقرار والسلم الاهلي" وصولا إلى "عودة العراق إلى ممارسة دوره على الساحة العربية والإقليمية والدولية".

وشدد على أن أي لقاء مقبل "سيتناول المصالح المشتركة والتعاون بين البلدين في المجالات كافة ولاسيما الاقتصادية، إضافة الى الدعم السياسي الأردني لعملية المصالحة الوطنية بالعراق".

وعن الموقف الأردني حيال الإتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، قال جودة أنها "شأن سيادي عراقي". وسيكون للشق الاقتصادي والتجاري حيز مهم في الزيارة علما أن الأردن استفاد من العلاقات الواسعة مع العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي. الأردن اعتمد كليا قبل ٢٠٠٣ على امدادات النفط العراقي، إذ كان يتلقى نصف احتياجاته مجانا في حين يدفع النصف الآخر ضمن بروتوكول على أساس المقايضة. وهو يطمح الآن في استيراد النفط العراقي مجددا بأسعار تفضيلية، في مواجهة فاتورة نفط مرشحة أن تقفز إلى زهاء ثلاثة بلايين دولار هذا العام. وعدّ جودة أن المعوقات أمام استيراد النفط العراقي " قد زالت" معتبرا أن تجديد "عقد نفطي لثلاث سنوات مقبلة وغياب العوائق سيؤدي الى نتيجة مثمرة على ارض الواقع في الفترة المقبلة". وكانت عمان وبغداد اتفقتا خلال زيارة المالكي الأخيرة على تجديد اتفاق نفطي بعد عامين من توقيعه دون أن ينفذ على أرض الواقع. ويقضي الاتفاق بتزويد المملكة بـ ٣٠ ٪ من احتياجاتها النفطية المقدرة بـ ١٠٠ ألف برميل يوميا، بأسعار تفضيلية. الى ذلك ، قال خبير في الشؤون السياسية ان الاردن "على غرار دول عربية كثيرة يرغب في الحد من النفوذ الايراني في العراق، ومن صالحه تعزيز التماسك الداخلي في العراق لمواجهة ذلك". وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية شون ماكورماك لفت الانتباه الى ان العراق "بدأ يأخذ مكانه" في منطقة الخليج بعد ان قررت الامارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المجاورة ارسال دبلوماسيين الى بغداد وشطب جزء من الديون.

ولفت الانظار الى "عدد من التطورات الايجابية على الجبهة الدبلوماسية في ما يتعلق بالعراق خلال الاسابيع القليلة الماضية".

وتابع: "بدأنا نرى بعض نتائج الجهود الديبلوماسية والعمل الجاد الذي قام به العراقيون، مشيراً الى تعيين كل من الامارات والاردن سفيراً في بغداد مضيفا ان "البحرين تقوم بالشيء ذاته". واكد ان التطورات الاخيرة "مشجعة للغاية". وقال ان "العراق بدأ يأخذ مكانه مرة اخرى في المنطقة. وهذا مهم بالنسبة الى شعب العراق ومهم للعراق ومهم للمنطقة".

وكانت رايس خلال جولة في الخليج في نيسان الماضي دعمت الدعوات العراقية للدول المجاورة لها بتقديم الدعم الدبلوماسي والاقتصادي الى "عراق جديد؟ يدعم الوحدة الوطنية.

بغداد ولندن تبحثان التوصل إلى تفاهم لتنظيم الوجود البريطاني

المدى /وكالات

قال بيان لوزارة الخارجية إن وزير الخارجية هوشيار زيباري بحث مع وزير الدفاع البريطاني دز براون في لندن، وضع القوات البريطانية والحاجة للتوصل إلى تفاهم وفق إطار قانوني لتنظيم وجودها وعملها في العراق. جاء ذلك في اجتماع عقد يوم الاثنين الماضي بينهما بحثا فيه العلاقات الثنائية ومستقبل وجود القوات البريطانية العاملة في جنوب العراق.

وأضاف البيان أن زيباري عرض آخر تطورات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد والتقدم الذي تحرزه الحكومة العراقية لاستثمار هذه الإنجازات، إضافة إلى الانفتاح السياسي والدبلوماسي العربي والإقليمي والدولي على الحكومة ، موضحاً انها تشعر بالحاجة إلى تدعيم هذه الإنجازات بالمزيد من تقديم الخدمات الأساسية وتنشيط الجانب الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز المصالحة السياسية والوطنية.

كما بحث الجانبان خلال اللقاء مراحل المباحثات الجارية بين الحكومة العراقية والجانب الأمريكي للتوصل إلى اتفاقية إطارية استراتيجية.

كما جرى أيضا، ووفقا للبيان، بحث وضعية القوات البريطانية والحاجة للتوصل إلى تفاهم وفق إطار قانوني لتنظيم وجودها وعملها في العراق.

ونقل البيان عن وزير الدفاع البريطاني تأكيده حرص بلاده على استمرار دعم الحكومة العراقية لتعزيز الأمن والاستقرار، مؤكداً ضرورة التفاهم على آلية قانونية لعمل قواتهم بالتنسيق والتعاون مع الحكومة المركزية.

وفي بيان آخر للوزارة قال أن برنامج الشرق الأوسط لمعهد جيتنهام هاوس للدراسات الدولية استضاف زيباري، الاثنين، في لندن في جلسة حوارية لبحث آخر التطورات في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية ، إضافة إلى علاقات العراق الإقليمية، مشيرا إلى أن العشرات من الدبلوماسيين والإعلاميين وممثلي الشركات النفطية ومسؤولين في الحكومة البريطانية حضروا تلك الجلسة.

قوات بريطانية في البصرة